الدكتور اسماعيل صبري عبد الله
في التنمية العربية
(بيروت : دار الوحدة، ١٩٨٣)

خالد الفيشاوي

يكتسب كتاب «في التنمية العربية» أهمية خاصة لسببين : الأول يعود لموضوعه، والثاني لواضعه. فقضية التنمية العربية قد طرحت نفسها مجددا في العقد الأخير، وظهرت العديد من الدراسات والأبحاث لمعالجتها من وجهات نظر مختلفة ومتعددة، وإن شددت جميعها على ضرورة التنمية العربية. أما السبب الآخر وهو إزدياد حدة الخلافات العربية وخاصة بعد خروج مصر بتوقيع اتفاقية «كامبد ديفيد»، وما تبع هذه الخلافات من كوارث ونكبات اخرها الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان لم تواجهه الأنظمة العربية إلا ببيانات الادانة، مما دفع المثقفين والكتاب العرب للبحث عن مخرج من تلك الأزمة العربية بطرح القضية مرة أخرى وبإلحاح كأحد المخارج.

أما مؤلف الكتاب، فهو ليس مجرد باحث يتناول موضوعه باستخدام أدوات التحليل الأكاديمية والمعلومات الوفيرة والعرض الشيق، ولكن المؤلف تناول موضوعا هو طرف في إثارته وصياغته في المحافل الدولية. إذ أنه عضو في العديد من الحلقات والمؤتمرات والندوات التي اهتمت بمشكلة التنمية العربية فعلى سبيل المثال ساهم المؤلف في الملتقى الفكري العربي الذي عقد في الخرطوم في مارس/اذار ١٩٧٠، كما شارك في مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي عقدته جامعة الدول العربية في بغداد في مايو/ايار ١٩٧٨. وساهم أيضا في الدراسات التي قدمها «منتدى العالم الثالث» تحت اسم «مشروع المستقبلات العربية».

وفي البداية.. وكي لا يظن القارىء أن التنمية العربية يقصد بها فقط التنمية الاقتصادية العربية فإن المؤلف يؤكد على أن المقصود هو التنمية الشاملة «أي التطور الشامل لكل مظاهر الحياة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية» (ص ٢٣) «فالتنمية الشاملة عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب انتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني... الخ» (ص ٧٤).

وإن كنا نأمل في التنمية العربية الشاملة، والوحدة القومية بين كافة الأقاليم العربية. إلا أننا لا نعيش في الأقطار العربية وشأننا، نقرر لأنفسنا ما نشاء دون تدخل خارجي. حقا لقد حصلت أقطارنا على استقلالها السياسي، ولكن الادارة السياسية لا تمارس في فراغ، وإنما هي في الحقيقة تتعامل مع الواقع في داخل كل قطر... وعلى مستوى الوطن العربي... وعلى مستوى العالم كله.

وقد جرت العادة حين نعرض لقضايا التنمية والتكامل الاقتصادي، بل والتواجد السياسي، أن تغفل العوائق والعقبات التي تحول دون التنمية والتكامل والتوحد.

ولعل أهم العقبات التي يناقشها د. اسماعيل صبري في كتابه هي موقع الأقطار العربية من النظام الدولي. فالأقطار العربية لا تتحرك بمعزل عن العالم الذي يحيط بها... وإنما تتحرك في إطار نظام اقتصادي عالمي نما وتكامل وفرض نفسه وقام في جوهره على تقسيم دولي للعمل يحصر عوامل التقدم (التكنولوجيا، الصناعة الآلية، الزراعة الحديثة، العلم والثقافة... الخ) والسيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية في يد عدد محدود من الدول الأوروبية وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية، ويورث التخلف بقية بقاع العالم. فالتخلف هنا والتقدم هناك وجهان لعلمية تاريخية واحدة هي نمو النظام الرأسمالي العالمي.

وعلى ذلك يمكن القول أن الوطن العربي جزء من العالم الثالث... أي من تلك الكتلة الضخمة من البشرية التي لا تنتمي إلى الحضارة الأوروبية والتي عانت من الاستعمار والاستغلال وما أورثه من تخلف، والتي تسعى اليوم من أجل حياة كريمة ومن أجل موقع في الاقتصاد العالمي يتناسب مع حجمها.. وقيمة ما لديها من موارد طبيعية وطاقات بشرية.

وإن كانت تبعية العامل الثالث للغرب الرأسمالي تشكل أولى العقبات أمام التنمية العربية، فإن العقبة الثانية تتمثل في استراتيجية التنمية المتبعة في الدول العربية، تلك الاستراتيجية التي تعطي أولوية مطلقة لتصنيع وإنتاج بدائل الواردات لسد احتياجات الطبقات الفتية والوسطى، أو إنتاج من أجل التصدير. معتمدة في ذلك على رؤوس الأموال الأجنبية وعلى استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة بما أدى إلى تكريس تبعيتها للدول الرأسمالية الكبرى. بالاضافة إلى عدم تناسب عبء الاستثمار مع نتائجه حيث يحتاج إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة وبالتالي إلى كثافة رأسمالية عالية باهظة الثمن ترتب عليه عدم شمول التنمية للاقتصاد القومي كله أو للمجتمع بأسره وأنتج ظاهرة ازدواجية الاقتصاد حيث ينقسم الاقتصاد القومي إلى قطاعين : **قطاع حديث** قوامه صناعات التصدير ويستخدم التكنولوجيا المتطورة وتسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات **وقطاع تقليدي** يعتمد بشكل أساسي على الزراعة.

تلك أهم عقبتين تواجهان التنمية العربية سواء على المستوى القطري أو المستوى القومي. ولا يمكن الحديث عن تنمية عربية إلا بكسر هاتين الحلقتين الممسكتين بخناق التنمية ليس في الوطن العربي فحسب... ولكن في العالم الثالث بوجه عام.

وعلى ذلك فإن التنمية تقتضي ضرورة فك الارتباط بالنظام الرأسمالي الدولي فأي نمو اقتصادي يتم في إطار النظام العالمي الحالي يوثق الارتباط به ويؤكد التبعية والاستغلال ويكون أيضا تنمية «معوجة» أو شكلا من التخلف أكثر تعقيدا من اشكاله التقليدية المعروفة.

وإذا كان الجدل قد اشتد حول أولوية التنمية القطرية أم التنمية القومية الشاملة في إطار الوطن العربي وأي الحلقات ستفضي إلى الأخرى. فان د. اسماعيل صبري يؤكد استحالة أي تنمية قطرية في غياب التنمية القومية الشاملة. ولا يجد سبيلا للتنمية العربية سوى باتباع استراتيجية «الاعتماد الجماعي على النفس » وتعني :

- **الاعتماد المتبادل والمتزايد بين البلدان العربية في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية.**
- **تشجيع الاستقلال الجماعي عن النظام الرأسمالي العالمي.**

كما يطرح الكتاب عناصر استراتيجية جديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي :

(١) **التصنيع من أجل الاحتياجات الأساسية للجماهير.**
(٢) **التصنيع بالاعتماد على النفس. وحجر الزاوية في الاعتماد على النفس هو خلق تكنولوجيا محلية.**
(٣) **التصنيع في إطار تنمية مستقلة شاملة.**
(٤) **التعاون الاقتصادي أو الاعتماد الجماعي على النفس الذي يتضمن الحركة في اتجاهين : التعاون بين بلدان العالم الثالث وتضامنها في مواجهة دول المركز والتعاون بين أقطار الوطن العربي. وإذا كان التعاون على مستوى العالم الثالث كله مطلوبا.. فإن البلاد العربية بحكم ما بينها من روابط في وضع يجعلها أقدر من غيرها على أن تلعب دورا رائدا في هذا المجال.**

وفي المجال الحديث عن القطاع الاقتصادي العربي المشترك، فإننا نأخذ على الكتاب أنه تعرض لهذا الموضوع باقتضاب شديد وبعمومية مغالية. ولا يجد د. اسماعيل صبري مأخذا على هذا القطاع سوى أنه «مفتقد لاستراتيجية تنموية قومية شاملة مستقلة ومطردة ومتوجهة نحو الجماهير ومؤكدة للشخصية الحضارية العربية (ص ٦٨) وإن كان من الأولى بكتاب يعالج التنمية العربية ويكاتب لا تنقصه المتابعة والدراسة والبيانات حول القطاع العربي المشترك أن يقدم لنا دراسة تفصيلية حول هذا الموضوع. وتقييم شامل لهذا القطاع.

ولأن التنمية في رأي الكاتب لا بد وأن تكون شاملة لكل مظاهر الحياة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... فنجده يتعرض لبعض القضايا الاجتماعية مثل الطفل العربي، ودور المرأة في التنمية.

فقضية الطفل قضيـة مأسوية حيث يعتبر الأطفال لكونهم عاجزين سياسيا، وأكثر تعرضا من الناحية البدنية، وغير ناضجين ذهنيا أكثر من يضحي بهم بين السكان المطحونين في البلد

الفقير الذي لا يهتم بوضع خطط لتنشئة الأجيال الجديدة. نظرا لموارده المحددة للغاية التي لا تفي باحتياجاته الغير محدودة تقريبا مما دفع خطط التنمية لاعطاء الأولوية لشراء الأسلحة أو لانشاء شركات الطيران على حساب خدمات أكثر أهمية مثل الخدمات الصحية والتعلمية أو خدمات رعاية الطفولة.

ذلك بالاضافة لبعض المشكلات المميزة التي يواجهها الطفل العربي من أهمها مشكلة أطفال الأسر المتواضعة الذين يقعون ضحايا الصدمة بين الثقافة القومية والثقافة الغربية وأسلوب الحياة في الغرب. كذلك مشكلة الطفل الفلسطيني الذي يعيش في ظل حكم أجنبي وتمييز عنصري ليلاقي الحرمان والاحباط والاذلال.

أما وضع المرأة في أي مجتمع، فهو أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه فليس من المتصور أن يتقدم مجتمع في عصرنا الحالي بخطى منتظمة مخلفا وراءه النصف من أفراده في حالة تخلف. ولا يمكن أن يعني تحرير المرأة «حريتها» في أن تتصرف إزاء العلاقة الزوجية كما يتصرف الرجل، أو كما يسيء التصرف. فتلك «حرية» لا تستطيعها إلا قلة من النساء. وبالطبع هذه ليست «حرية» بل إنها على العكس من ذلك تؤكد تبعية المرأة للرجل، «إنما التحرر الحقيقي يبدأ بحقها في العمل الذي يوفر لها الدخل الذي يوفر بدروه الاستقلال الاقتصادي للمرأة. وطرح القضية على هذا النحو يعطيها بعدها التنموي» (ص ١٥٣) وفاعلية انضمام المرأة إلى قوة العمل ترتبط بالارتفاع بإنتاجية عملها وهذا الارتفاع يفترض بدوره أمرين الأول : ألا تمنع المرأة عسفا من أداء عمل يمكنها أن تقوم به بكفاءة. الثاني : تأهيل المرأة فنيا لممارسة مختلف الأعمال الانتاجية ومكان التأهيل الطبيعي هو معاهد التعليم.

وفي النهاية، وبالرغم من أهمية الموضوع الذي يتناوله الكتاب، وكذلك أهمية الكاتب نفسه إلا أن الكتاب قد أحاطته وتخللته بعض الشوائب من أهمها أن الكاتب قد ناقش قضية التنمية العربية بمعزل عن الظروف الطبقية في الأقطار العربية. ان الكاتب قد ناقش قضية التنمية العربية فإذا كان وضع العالم ضمن إطار دول العالم الثالث الذي يدخل في علاقات تبادلية غير متكافئة مع دول العالم الأول على حد قول الكاتب ـ فلا بد وأن نؤكد على أن هناك طبقات اجتماعية في المنطقة العربية ذات مصلحة في وجود واستمرار مثل هذه العلاقات التي تذهب ضحيتها طبقات اجتماعية أخرى وثروات قومية تمتلكها شعوب المنطقة.